



الفقر من يدفعون الضريبة الأعلى

فشل التنمية الجهوية في تونس يعمق الفجوة الاجتماعية

تلكو الإصلاحات وغياب العدالة

يرفعان وتيرة الاحتجاجات ويدفعان نحو مزيد الاحتقان

ضمانات للاستثمار المربح للمستثمرين يعيق تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي، لأن الاستثمار لا يمكن أن يتحقق بالنوايا الحسنة فقط وإنما بتوفير مناخات فعلية وأساسا البنية التحتية الجاهزة لاستيعابه.

ويرتبط الاستثمار أساسا بالاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو أمر مفقود حاليا باعتبار التوتر الدائم في المشهد السياسي والضغط الاجتماعي الذي يمليه الكمّ الهائل من المعطلين عن العمل وانحسار السوق في مجموعة من الخدمات التي لا توفر فائض قيمة حقيقيا للتنمية.

ويكتسي ملف التنمية الجهوية في تونس أهمية بالغة، لكنه ظل مجرد خطاب تردده الطبقة السياسية وفي مقدمتها الحكومات المتعاقبة على امتداد 10 سنوات، ويرى مراقبون أن المنوال التنموي مسالة لا يمكن حلها إلا بخيارات استراتيجية يقع تحديدها والاتفاق عليها مسبقا.

وتطالب أوساط سياسية بضرورة مراجعة مشروع مجلة الاستثمار الجديد، باعتبار أنه يركز على نفس المقاربة التي فشلت في السبعينات فضلا عن كونه يشكل خطرا على مقومات الأمن القومي الاقتصادي التونسي.

وبلغ مستوى العجز الاقتصادي مداه من خلال عجز الحكومة عن توفير موارد مالية لتمويل قانون المالية التنموي لسنة 2020 وميزانية 2021، بالإضافة إلى استمرارية تداعيات أزمة جائحة كورونا.

ووفقا للأرقام الرسمية المنشورة من قبل المبعوث الوطني للإحصاء، بلغت نسبة النمو خلال الثلاثية الثانية من العام الجاري 6.21 في المئة جراء الحجر الصحي الشامل و6 في المئة خلال الثلاثي الثالث رغم عودة نسق النشاط الاقتصادي، ورغم تراجع معدل البطالة بحوالي 8.2 في المئة في مقارنة بين الثلاثيتين الثانية والثالثة. ولم ينتج اقتصاد ما بعد الحجر الصحي الشامل فرص عمل جديدة أو عودة قوية للنشاط الإنتاجي مثلما وحال القطاع السياحي الذي خسّر خلال الثلاثي الثالث 7.42 في المئة من مداخيله.

وتعاقبت على تونس حكومات منذ 14 يناير 2011 جعلها تنتمي إلى أحزاب سياسية باستثناء مهدي جمعة والحبيب الصيد وهشام المشيشي.

وعلى رغم إطلاق كل حكومة بمجرد تصديها وعودا بحماسة الفقر، لا يبدي التونسيون ثقة في جدية الخطط الحكومية ويصنفونها في إطار التصريحات الشعبية لإخماد غضب الشارع وتوجسا من رقعة الاحتجاجات المناهضة لأدائها.

في حين يلاحظ الخبراء أن اعتماد تونس على ذات المنوال التنموي الذي كان من أبرز أسباب ثورة يناير، من منابع الخلل الحقيقية.

ويجمع خبراء ومتابعون للشأن التونسي على أن ثورة 14 يناير "غير مكتملة" في ظل استمرار التهميش والصعوبات الاقتصادية وعدم تخطيط سياسة اجتماعية ناجعة في مواجهة الاستثمار المقلق للفقر وعدم الإصغاء إلى مطالب سكان المناطق الداخلية المستأثرتين من حرماتهم المستمر من نصيبهم في التنمية وحققهم في العمل.

منيت كل مخططات الحكومات التونسية المتعاقبة لتنمية المحافظات الداخلية بالفشل نظرا لغياب الإرادة السياسية والجهود اللازمة لتوفير فرص عمل وبناء المشاريع، فضلا عن البيروقراطية التي عرقلت الآلاف من المشاريع ما حال دون إرساء قواعد العدالة الاجتماعية وفجر الاحتجاجات الشعبية التي لم توقف جائحة كورونا من تصاعدها.

ما يخلق ارتباطا على الحياة العامة وخصوصا منها الاقتصادية".

وتفتقر الحكومات المتعاقبة إلى استراتيجية واضحة المعالم والأهداف، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل الجهات والإقليم وترسي نموالاتا تنمويا يقطع مع التمييز السلبى ويولي التشغيل والمشاريع التنموية الأولوية القصوى.

وأشار الديماسي إلى "أنه إذا لم يتم تغيير الواقع السياسي يمكن أن تحدث انتفاضة شعبية أخرى، والسبب أن الحكومات لا تملك الكفاءات بل تختبئ في ضعفها، فضلا عن عود الأحزاب التي تعطي الناس أوهاما دون تحقيق ما خلف تراكمات عدة على امتداد 10 سنوات وجعل المسائل تتعقد أكثر، فضلا عن العجز السياسي واستشرء الفساد في المؤسسات وهيكل الدولة".

وداب التونسيون على متابعة التوجهات الحكومية للاهتمام بالتنمية في الولايات (المحافظات) منذ ثورة 14 يناير إلى الآن، لكن دون أن تُقر هذه التوجهات نتائج ملموسة على أرض الواقع.



ويرى الخبير الاقتصادي صادق جبنون في تصريح لـ"العرب"، أن ما وقع في 2011 هو ثورة سياسية كانت نتاجا لحراك اجتماعي وقطعية سياسية لم تغير المنوال الاقتصادي الذي يعتمد على يد عاملة "رخيصة".

وأضاف جبنون "الجدل السياسي أخذ كل الوقت على حساب إعادة البناء الاقتصادي وإبقاء الميزانيات التوسعية والمقاربة الجديدة للاقتصاد. وهذا الغياب أدى إلى الفشل في بناء منوال تنموي متوازن".

وأشار الخبير الاقتصادي إلى ضرورة إرساء الاستقرار السياسي لبناء الاقتصاد ثم التعافي شيئا فشيئا. المطالب القطاعية طالبت بالعديد من التحسينات على حساب المطالب الرئيسية، والحكومات غرقت ولم تتمكن من إيجاد الحلول اللازمة.

وتعد العدالة التنموية والاجتماعية والتوزيع المتساوي للثروة بين الجهات مسؤولية صعبة للحكومة الحالية كما هو الحال للحكومات السابقة، ما يتطلب دفع عجلة الاستثمار والبحث عن فرص عمل جديدة للعاطلين والمهمشين، لكن غياب

خلد هديوي صحافي تونسي

تونس - لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تفكيك التفاوت والفجوة بين المحافظات حيث بقيت العديد من الجهات في أرياف تونس ومدنها الداخلية تصارع البطالة والفقر، ما دفعها إلى الاحتجاج في ظل

مساعد الطبقات الهشة مثل فصل يتعلق وضع اقتصادي مازوم وتجاهلات سياسية عرقلت كل جهود تنمية الجهات في وقت تصادق فيه الحكومة على قانون موازنة لم يحمل أي مؤشرات أمل للطبقات الهشة. صادق البرلمان التونسي، فجر الخميس، على مشروع موازنة حجمها 19.4 مليار للعام 2021 ولم تحصل هذه الموازنة أي مؤشرات اجتماعية، حيث تم إسقاط العديد من المشاريع الرامية إلى

مساعد الطبقات الهشة مثل فصل يتعلق بطرح ديون المزارعين وإغفاء ضريبي عند شراء أول سيارة وتقديم منحة لفاكدي الوظائف بسبب الوفاء، ما خلف جدلا واسعا داخل الأوساط الشعبية. ووفقا للقرير الشهري حول الاحتجاجات الجماعية والانتحار والعنف والهجرة الذي أعده المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تنامت طيلة الأشهر الماضية الاحتجاجات الشعبية حيث بلغ عدد الاحتجاجات خلال نوفمبر الماضي نحو 1025 تحركا احتجاجيا، مسجلا بذلك زيادة في حدود 6.17 في المئة مقارنة باحتجاجات شهر أكتوبر، 85.2 في المئة منها احتجاجات عشوائية وغير منظمة.

وتغيرت الخارطة الاحتجاجية طيلة شهر نوفمبر ليصبح إقليم الجنوب (شرقا وغربا) الأكثر احتجاجا بنسبته 504 تحركات احتجاجية، أي ما يناهز 49 في المئة من مجموع احتجاجات ش نوفمبر، ومثلت الاحتجاجات العشوائية في الإقليمين (محافظات قابس ومدنين وتطاوين وقبلي وتوزر وقفصة) نسبة 92 في المئة من مجموع الاحتجاجات المسجلة في ذه المناطق. والاحتجاجات العشوائية ي احتجاجات تنزع نحو العنف.

ويجمع خبراء الاقتصاد في تونس على أن انهيار الوضع الاقتصادي وتنازله إلى درجات غير مسبوقة، يعزى إلى فشل المنوال التنموي المتبع منذ مطلع السبعينات. والقائم على استقطاب الصناعات التصديرية الأجنبية. واعتبر الخبير الاقتصادي وزير المالية السابق، حسين الديماسي "أن السبب الرئيسي في ذلك هو سياسي بالأساس، حيث أن النظام السياسي والقانون الانتخابي أظهرتا عدم توافق مع الواقع الاجتماعي".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "انتخابات الفاضل هي من أفرزت هذا الواقع، ولا توجد أغلبية تملك الجراءة للإصلاح، بل خرجت علينا حكومات ضعيفة تفتقر لحزام سياسي قوي،

سوناطراك الجزائرية تدعم الشراكة مع إيني الإيطالية

قواعد جديدة للاستثمار للخروج من مربع الانغلاق

القريب مع استكمال خطط إعادة الهيكلة. وتأتي هذه الاتفاقية بين سوناطراك وإيني في وقت تتمر فيه الشركة الحكومية بأزمة مالية غير مسبوقة نتيجة تهاوي أسعار النفط ما أدى إلى ارتباك التوازنات.

وفي وقت سابق كشفت وزارة الطاقة الجزائرية أن خسائر شركة المحروقات الحكومية سوناطراك، جراء جائحة كورونا بلغت 10 مليارات دولار في الشهر التسعة الأولي من العام الجاري. وحسب بيانات رسمية عن وزارة الطاقة، تراجعت صادرات سوناطراك بنسبة 41 في المئة حتى نهاية سبتمبر الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من 2019.

ووفق البيانات، بلغت خسائر شركة الكهرباء والغاز الحكومية "سونلغاز" ما قيمته 18.7 مليار دينار (152 مليون دولار) خلال الفترة ذاتها مقارنة بنهاية سبتمبر 2019.

وتكسبت شركة نפטال وهي فرع سوناطراك التي تحترق توزيع وتسويق الوقود، خسائر بلغت 41 مليار دينار (333 مليون دولار).

وطالبت الخسائر شركة طيران الطاسيلي أحد فروع سوناطراك وبلغت 1.5 مليار دينار (12 مليون دولار). وتتوقع السلطات الجزائرية تراجع إيرادات النفط والغاز بواقع 10 مليارات دولار بنهاية العام الجاري، جراء جائحة كورونا، لتستقر في حدود 23 مليار دولار نزولا من 33 مليار دولار في 2019.

ويعاني اقتصاد الجزائر من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات (نفط وغاز) والتي تمثل 93 في المئة من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي ومصدر التمويل الأساسي للنفقات العامة.

عززت الشركة الوطنية للمحروقات «سوناطراك» شراكتها مع المجمع الإيطالي للطاقة إيني في خطة لتنظيم الاستكشاف في حوض بركين وتنمية البحث والتطوير ودعم المشاريع الهادفة إلى حماية البيئة.

إضافة إلى حماية البيئة. وبهذه المناسبة، أكد حكار وديسكالزي على التزامهما بتنفيذ برنامج طموح لتعزيز أنشطة الاستكشاف والتطوير والإنتاج في حوض بركين من خلال تحسين استغلال البنى التحتية.

وفي نهاية الاجتماع قال الرئيس المدير العام لسوناطراك "علاقتنا التقليدية والوطيدة مع إيني ستعزز حتما من خلال توقيع هذه الاتفاقية المهمة بالإضافة إلى وضع قيد الدراسة عدة محاور منها على وجه الخصوص، التدريب والبحث والتطوير".

وسلط الرئيس المدير العام لشركة إيني الضوء على علاقات الشراكة المميزة والمتعددة التي تربط المجمعين. وصرح بشأن الاتفاقية الموقعة "يشهد توقيع الاتفاقية اليوم على التزام إيني وسوناطراك بتعزيز شراكتها في الجزائر من خلال استراتيجية مشتركة لتسريع تطوير وتنفيذ مختلف المشاريع".

ومنذ العام الماضي غيرت شركة سوناطراك سياسة إدارة النفط في خطوات لتنفيذ الإصلاحات التي يطالب بها الحراك الشعبي، حيث بدأت تفتتح على الشراكات الأجنبية عقب سنوات من الانغلاق ضمن دائرة السياسات الاستثمارية القديمة.

وسبق أن بحثت الشركة مع شركة شيفرون الأمريكية عن شراكات محتملة في قطاع النفط.

ويرى محللون أن مثل هذه الخطوات قد تلمعن المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق المحلية في المستقبل

لقاء جمع الرئيس المدير العام لسوناطراك توفيق حكار بالرئيس المدير العام لمجمع إيني كلوديو ديسكالزي.

وخلال هذا الاجتماع الذي عقد في إطار تطوير ومتابعة فرص الشراكة بين المجمعين سوناطراك وإيني، تمت مناقشة العديد من المحاور ذات الاهتمام المشترك.

وتخص هذه المحاور التكوين في مجال النفط والغاز، البحث والتطوير، الطاقات الجديدة والانتقال الطاوي

عززت الشركة الوطنية للمحروقات «سوناطراك» شراكتها مع المجمع الإيطالي للطاقة إيني في خطة لتنظيم الاستكشاف في حوض بركين وتنمية البحث والتطوير ودعم المشاريع الهادفة إلى حماية البيئة.

إضافة إلى حماية البيئة. وبهذه المناسبة، أكد حكار وديسكالزي على التزامهما بتنفيذ برنامج طموح لتعزيز أنشطة الاستكشاف والتطوير والإنتاج في حوض بركين، وذلك ضمن الإطار القانوني والتنظيمي الجديد الذي يحكم أنشطة المحروقات.

وقال بيان صادر عن الشركة إنه "تم التوقيع التوقيع على مذكرة تفاهم بين سوناطراك وإيني الإيطالية، تهدف إلى رسم خارطة طريق تحدد الخطوات اللازمة لتبنيها لغاية إبرام عقد أو أكثر في مجال استكشاف المحروقات في حوض بركين وهذا تحت غطاء الإطار القانوني والتنظيمي الجديد الذي يحكم أنشطة المحروقات".

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية خلال لقاء جمع الرئيس المدير العام لسوناطراك توفيق حكار بالرئيس المدير العام لمجمع إيني كلوديو ديسكالزي.

وخلال هذا الاجتماع الذي عقد في إطار تطوير ومتابعة فرص الشراكة بين المجمعين سوناطراك وإيني، تمت مناقشة العديد من المحاور ذات الاهتمام المشترك.

وتخص هذه المحاور التكوين في مجال النفط والغاز، البحث والتطوير، الطاقات الجديدة والانتقال الطاوي

لقاء جمع الرئيس المدير العام لسوناطراك توفيق حكار بالرئيس المدير العام لمجمع إيني كلوديو ديسكالزي.

وخلال هذا الاجتماع الذي عقد في إطار تطوير ومتابعة فرص الشراكة بين المجمعين سوناطراك وإيني، تمت مناقشة العديد من المحاور ذات الاهتمام المشترك.

وتخص هذه المحاور التكوين في مجال النفط والغاز، البحث والتطوير، الطاقات الجديدة والانتقال الطاوي

لقاء جمع الرئيس المدير العام لسوناطراك توفيق حكار بالرئيس المدير العام لمجمع إيني كلوديو ديسكالزي.

وخلال هذا الاجتماع الذي عقد في إطار تطوير ومتابعة فرص الشراكة بين المجمعين سوناطراك وإيني، تمت مناقشة العديد من المحاور ذات الاهتمام المشترك.

وتخص هذه المحاور التكوين في مجال النفط والغاز، البحث والتطوير، الطاقات الجديدة والانتقال الطاوي

لقاء جمع الرئيس المدير العام لسوناطراك توفيق حكار بالرئيس المدير العام لمجمع إيني كلوديو ديسكالزي.

وخلال هذا الاجتماع الذي عقد في إطار تطوير ومتابعة فرص الشراكة بين المجمعين سوناطراك وإيني، تمت مناقشة العديد من المحاور ذات الاهتمام المشترك.

وتخص هذه المحاور التكوين في مجال النفط والغاز، البحث والتطوير، الطاقات الجديدة والانتقال الطاوي

لقاء جمع الرئيس المدير العام لسوناطراك توفيق حكار بالرئيس المدير العام لمجمع إيني كلوديو ديسكالزي.

وخلال هذا الاجتماع الذي عقد في إطار تطوير ومتابعة فرص الشراكة بين المجمعين سوناطراك وإيني، تمت مناقشة العديد من المحاور ذات الاهتمام المشترك.

وتخص هذه المحاور التكوين في مجال النفط والغاز، البحث والتطوير، الطاقات الجديدة والانتقال الطاوي

لقاء جمع الرئيس المدير العام لسوناطراك توفيق حكار بالرئيس المدير العام لمجمع إيني كلوديو ديسكالزي.

وخلال هذا الاجتماع الذي عقد في إطار تطوير ومتابعة فرص الشراكة بين المجمعين سوناطراك وإيني، تمت مناقشة العديد من المحاور ذات الاهتمام المشترك.

وتخص هذه المحاور التكوين في مجال النفط والغاز، البحث والتطوير، الطاقات الجديدة والانتقال الطاوي

لقاء جمع الرئيس المدير العام لسوناطراك توفيق حكار بالرئيس المدير العام لمجمع إيني كلوديو ديسكالزي.

وخلال هذا الاجتماع الذي عقد في إطار تطوير ومتابعة فرص الشراكة بين المجمعين سوناطراك وإيني، تمت مناقشة العديد من المحاور ذات الاهتمام المشترك.

وتخص هذه المحاور التكوين في مجال النفط والغاز، البحث والتطوير، الطاقات الجديدة والانتقال الطاوي

تنامي التحذيرات من تراكم ديون الحكومات الخليجية

بشكل كبير على الاستدانة وجمعت أكثر من 80 مليار دولار من ديون محلية وخارجية في 2016 و 2017.

وتوقع صندوق النقد الدولي انكماش النمو في دول مجلس التعاون الست هذا العام بنحو 7.1 في المئة، في أدنى معدل له منذ أربعة عقود نتيجة تراجع أسعار النفط والجائحة. وتوقعت ستاندراند اند بورز أن تشكل السعودية، أكبر اقتصاد في المنطقة، 55 في المئة من مجمل العجز في منطقة الخليج، تليها الكويت 17 في المئة ثم أبوظبي 11 في المئة.

ومع انكماش الاقتصاد وتدهور الميزانيات، من المرجح أن تحاول الحكومات الحصول على قروض أطول أجلا وأقل كلفة في الشهور المقبلة بعد أن جمعت بالفعل ما يقرب من 50 مليار دولار في أسواق الدين العالمية هذا العام.

وتقدر ستاندراند أند بورز للتصنيفات أن العجز التراكمي للحكومات المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي سيصل إلى نحو 490 مليار دولار إجمالاً بين 2020 و2023. وتتوقع أن يرتفع الدين الحكومي لدول المجلس بمبلغ قياسي يصل إلى 100 مليار دولار هذا العام.

وفي الوقت الذي تشدد فيه الحكومات قيود الإنفاق، اكتسبت النزعة الوطنية في المجال الاقتصادي زخما في بعض الدول، إذ تحركت الحكومات لحماية وظائف المواطنين وأجورهم وسط مخاوف من أن تفضي تدابير التقشف إلى اضطرابات سياسية.

وتحاول الكويت سن قوانين لتقليل عدد العاملين الوافدين، وأمرت سلطنة عمان شركات الدولة بإحلال المواطنين محل العاملين الوافدين، واستغنت شركتنا الطاقة العملاقان أرامكو السعودية وقطر للبترول عن أعداد من العاملين معظمهم من الوافدين لتقليل التكاليف.

لندن - قالت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية الخميس إن ديون الكيانات المرتبطة بالحكومات في دول الخليج العربية الست سترتفع العام المقبل.

أحقت جائحة فايروس كورونا الضرر باقتصادات دول الخليج بينما تعاني بالفعل ضغوطا من انخفاض أسعار النفط الذي يمثل مصدرا رئيسيا لإيرادات حكوماتها.

وقالت فيتش "الانكماش الاقتصادي في 2020 سيفاقم مستويات الديون ويعظم مخاطر تبلور ديون الكيانات المرتبطة بالحكومة في ميزانيات الحكومات".

وأضافت أن الدعم الحكومي لهذه الكيانات متوقع، وعزت ذلك إلى أهميتها للاقتصادات ووضعها النسبي بالأبطال القوميون.

وقالت إن التصنيفات السيادية لقطر وعمان هي الأكثر ترجيحاً أن تتأثر بمديونية الكيانات المرتبطة بالحكومة. وتمثل ديون الكيانات المرتبطة بالحكومة مسالة شائكة بالنسبة لدبي التي تحتاج إنقاذاً ماليا قدره 20 مليار دولار من أبوظبي.

الغنية بالنفط للخروج من أزمة دين في

وقالت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية الخميس إن ديون الكيانات المرتبطة بالحكومات في دول الخليج العربية الست سترتفع العام المقبل.

أحقت جائحة فايروس كورونا الضرر باقتصادات دول الخليج بينما تعاني بالفعل ضغوطا من انخفاض أسعار النفط الذي يمثل مصدرا رئيسيا لإيرادات حكوماتها.

وقالت فيتش "الانكماش الاقتصادي في 2020 سيفاقم مستويات الديون ويعظم مخاطر تبلور ديون الكيانات المرتبطة بالحكومة في ميزانيات الحكومات".

وأضافت أن الدعم الحكومي لهذه الكيانات متوقع، وعزت ذلك إلى أهميتها للاقتصادات ووضعها النسبي بالأبطال القوميون.

وقالت إن التصنيفات السيادية لقطر وعمان هي الأكثر ترجيحاً أن تتأثر بمديونية الكيانات المرتبطة بالحكومة. وتمثل ديون الكيانات المرتبطة بالحكومة مسالة شائكة بالنسبة لدبي التي تحتاج إنقاذاً ماليا قدره 20 مليار دولار من أبوظبي.

الغنية بالنفط للخروج من أزمة دين في



ديون متفائلة